ان نوى وانوانه حين احسوا باول ركعة او حدثه قبل تمام اخلافه
قصر وكما لو لم يستخلفه هو ولا اما موم اما استخلف قاصرا ولو لزم
مقتديا بفسدت بعد ذلك صلاته او صلاة امامه او بان امامه له
محدثا او منه الجنب او ذا نجاسة خفيه انه لانها صلاة لزمهم اتمامها
فلا يجوز لهم قصرها كفائتة الحضر وخرج بفسدت ما لو بان عدم انعقادها
كغير المحدث والخبث الخفي فلم تقصر هنا ولو اقتدا بمن ظنه مسافرا
فنوى القصر الظاهر من حال المسافر انه نوى به فبان مقيما اي مثلا
وان كان مسافرا او بمن جهل سفره بان شك فيه او لم يعلم من حاله
شيئا فنوى القصر ايضا اتم وان بان مسافرا قاصرا للتقصير بترك
متردد انيما يسهل كشفه لظهور شعار المسافر غالبا وخرج بمقيما
ما لو بان مقيما محدثا فان بانت الامامه اولا وجب الاتمام كما لو اقتدى
بمن علمه مقيما فبان حدثه او الحدث اولا او بانا معا فلا اذ لا قدوة باطنا
محدث في الظاهر ظنه مسافرا ولو علمه او ظنه مسافرا وتردد في نية
القصر لم يجز لعدم نية القصر اذا بان امامه قاصرا لانه الظاهر
من حاله ولا تمييز ولا شك في نية امه فقال معلقا عليها في نية ان قصر
قصرت والا يقصر اتممت تصر في الاصح ان قصر امامه لانه صرح بما في
نفس الامر من تعلق بصلاة امامه وان جزم فلم يضر ذكره فلو فسدت
صلاة الامام وجب الاخذ بقوله في نيته ولو فاسقا اخذا من قولهم
يقبل اخباره عن فعل نفسه فان جهل حاله وجب الاتمام احتياطا اه
مر في تحفته وتحرز عن مانيها اي كنية الاتمام والتردد في الاتمام
والشك في نية القصر لي هل نوى القصر لا ومثله ما لو قام امام
لثالثة فشك هل هو مقيم امر ساه فيجب الاتمام في جميع ذلك كصوله
الى ما ينتهي اليه سفره والا اقتدا عمم في جميع صلاته فلو انهى سفره
قبيل سلامه الاول وجب الاتمام ويجمع التقديم اي وشروطه
يجمع التقديم قوله نية جمع اي ليتميز عن تقديمها سهوا او غفلا
في الاولى اي ومحلها الاصلي في اول الاولى ومنه كان هو الافضل
كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه اتفاقا ولو مع الفصل بها

اي ويجوز

اي ويجوز في اثنائها ولو مع الفصل الطويل ولو بعد نية فعل تم تركه
لبقاء وقتها او بعد سير ولو بغير اختياره على الاوجه وان انعقدت
الصلاة في الحضر ولو بنية تركه بعد التحلل ولو في اثناء الثانية ثم
اراده ولو نوى ام يجز كما بينته في شرح العباب اه ح وترتيبها
بعض قول غيره البداءة بالاولى لان الوقت لها والثانية تبع لها والتابع
لا يتقدم على متبوعه فلو صلاها منتدبا بالثانية اي ثم تبين فوتها
لفوات الشرط اما وقوعها له نفلا مطلقا فلا ريب فيه لعذره كالوقوع
بالظهر قبل الوقت جاهلا بالوقت اه ح ويضر اي بان لا يطول
فصل بين الصلاتين لانه المانوس ولهذا تركت الرواتب بينهما وكيفية
صلاتها ان يصلي سنة الظهر القبلية ثم الفرضين ثم سنة الظهر البعدية
ثم سنة العصر وكذا في جمع العشائين وخلاف ذلك جائز نعم
لا يجوز تقديم راتبة الثانية قبلها في جمع التقديم ولا تقديم بعدية
الاولى قبلها مطلقا فان طال فصل بينهما ولو بعذر كجنون وجب
تاخير الثانية الى وقتها لزوال رابطة الجمع اه ح سيوطي لو
بقي جنون وكذا ردة او تردد في انه نوى الجمع في الاولى اذا تذكرها
على قرب على الاوجه فيهما لانه صلى الله عليه وسلم امر بالاقامة فيهما
وانما اثرت الردة في نية الصوم قبل الفجر على الراجح لانها لعبد اتصالها
بالمنوي صفيفة فاثرت فيها الردة بخلافها هنا ولتاخير ولو
ويشترط لصحة جمع التاخير ثلاثة نية جمع في وقت الاولى
اي لا قبله خلافا لما احتمله فيه لو الروياني ولا بد من نية ايقاع الاولى
في وقت الثانية فلو نوى التاخير لا غير عصا وصارت الاولى قضاء
وان فعلها في وقت الثانية فنبه كما في ح ما بقي قدر ركعة هذا
بالنسبة لحصولها اداء اما بالنسبة للاثم فلا يخرج منه الا ان عزم على
تاخيرها وقد بقي من وقتها ما يسع جميع الصلاة وكون الاداء يكون
بالعزم مع ادراك ركعة ورفع الاثم لا يكون الا مع ادراك ما يسع
جميع الصلاة هو المعتمد ح الى اخر الثانية عباب المنهاج
ولو جمع تقديما فصار بين الصلاتين مقيما بطل الجمع اي لزوال

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)